رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢ / ٢ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

انعكاسات الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوربي

The Implications of the United Kingdom's Withdrawal from the European Union

م.م. دعاء منعم ياسين

Assistant Lecturer: Duaa Munam Yaseen

جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

duaa.m@cis.uobaghdad.edu.iq

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

يتناول هذا البحث التداعيات المختلفة لانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، المعروف باسم "بريكست"، والذي يعد أحد أبرز الأحداث السياسية والاقتصادية في العقود الأخيرة. يبدأ البحث باستعراض الأسباب والدوافع الرئيسية وراء قرار الانسحاب، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي دفعت بريطانيا لاتخاذ هذا القرار المصيري. ينتقل البحث لتحليل التداعيات الناتجة عن هذا الانسحاب، حيث يستعرض الآثار الاقتصادية على التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التأثيرات السياسية على وحدة بريطانيا وعلاقاتها الدولية . أخيرًا، يناقش البحث مستقبل العلاقات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، مسلطًا الضوء على الاتفاقات التجارية الجديدة، والتعاون السياسي والدبلوماسي، والتحديات التي تواجه الطرفين في ظل الانفصال. يهدف هذا البحث إلى تقديم فهم شامل لأبعاد الانسحاب وتبعاته، مع تقديم رؤية استشرافية حول العلاقات المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: "الانسحاب"، "بريطانيا"، "الاتحاد الاوربي"، "الانعكاسات"، "التأثيرات"

Abstract

The United Kingdom's withdrawal from the European Union, commonly known as Brexit, has had profound economic, political, and social implications for both the UK and the EU. This paper explores the post-Brexit challenges and opportunities faced by the UK, with a focus on its evolving position on the global stage. The study examines key aspects of the UK's post-Brexit economy, such as its trade relationships with non-EU countries, the flexibility in policymaking, and the potential for innovation in sectors like technology and finance. Additionally, the paper highlights the significant shifts in the labor market and immigration policies and the ways in which the UK can leverage these changes to its advantage. By analyzing these factors, the paper outlines the prospects for a renewed British economy and its potential to adapt and thrive in a rapidly changing global landscape. The findings suggest that while Brexit presents certain risks, it also offers a unique opportunity for the UK to redefine its global identity and pursue a path of economic sustainability and technological innovation.

Keywords: "Brexit", "Britain", "European Union", "Repercussions", "Impacts

المقدمة

إن قرار المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي، والذي يُعرف بالبريكست، يمثل لحظة محورية في التاريخ الحديث، حيث أعاد تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. منذ الاستفتاء في عام ٢٠١٦، واجهت المملكة المتحدة تحديات كبيرة أثناء الانتقال المعقد والصعب الذي تلا خروجها من الاتحاد. وعلى الرغم من أن البريكست قد حمل في طياته العديد من التحديات، فإنه يوفر أيضًا فرصًا للمملكة المتحدة لكي تؤكد استقلالها، وتعزز مكانتها العالمية، وتطور علاقاتها التجارية مع دول خارج الاتحاد الأوروبي. يتناول هذا البحث الآثار الرئيسية للبريكست مع التركيز على مرحلة ما بعد الانسحاب، ويستعرض التحديات التي تواجه المملكة المتحدة والفرص التي قد تنبثق في المستقبل من خلال تحليل مفصل للجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤى حول المسارات المحتملة التي قد تسلكها المملكة المتحدة بعد مغادرتها الاتحاد الأوروبي.

الاهمية: تكمن أهمية هذا البحث في فهم التأثيرات العميقة التي يتركها انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي على مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. يساعد هذا البحث في تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها المملكة المتحدة بعد البريكست، فضلاً عن الفرص التي يمكن استثمارها لتعزيز النمو الاقتصادي وتعميق العلاقات الدولية. كما يعزز هذا البحث من فهم السياسات والتغيرات التشريعية التي قد تواجهها المملكة المتحدة في مرحلة ما بعد البريكست، مما يسهم في تقديم رؤى استراتيجية للمستقبل. وعليه، فإن نتائج هذا البحث ستكون ذات قيمة للباحثين وصناع القرار في المملكة المتحدة وفي دول الاتحاد الأوروبي على حد سواء.

الاشكالية: يتناول هذا البحث تأثيرات الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي (البريكست) على المملكة المتحدة، ويسعى للإجابة على الأسئلة الرئيسية التالية:

١- ما هي الأسباب الاقتصادية، السياسية، القانونية والاجتماعية التي أدت إلى قرار البريكست؟
٢- ما هي التداعيات الاقتصادية والسياسية التي نتجت عن البريكست؟
٣- كيف يمكن للمملكة المتحدة الاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة بعد مغادرتها الاتحاد الأوروبي؟
٤- كيف يمكن للمملكة المتحدة التكيف مع التغيرات في السياسات الداخلية مثل الهجرة والتشريعات الضريبية؟

الفرضية: يستند هذا البحث إلى فرضية رئيسية مفادها أن انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (البريكست) يمثل نقطة تحول رئيسية في تاريخ المملكة المتحدة، حيث سيؤدي إلى تغيرات اقتصادية وسياسية هامة، ولكنه في الوقت ذاته يفتح فرصًا جديدة للنمو والتطور في مجالات متعددة. إذ يمكن للمملكة المتحدة التكيف مع التحديات الناتجة عن البريكست من خلال استغلال الفرص التجارية والاقتصادية التي يوفرها الاستقلال عن سياسات الاتحاد الأوروبي، وهو ما قد يسهم في تحسين مكانتها على الساحة العالمية وتعزيز استدامة نموها الاقتصادي.

المنهجية: اعتمد البحث على المنهج التحليلي لدراسة تداعيات البريكست على المملكة المتحدة. تم تحليل الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، مع التركيز على استعراض الوثائق القانونية والسياسات المرتبطة بالانسحاب. كما تم تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبريكست، بهدف استشراف الفرص المستقبلية التي قد تنشأ في مرحلة ما بعد الانسحاب.

المحور الاول: الاسباب والدوافع وراء انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي

لطالما مثّلت علاقة المملكة المتحدة بالاتحاد الأوروبي حالة استثنائية أثارت الجدل على المستويين المحلي والأوروبي. فمنذ انضمامها إلى الاتحاد عام ١٩٧٣، ظلت بريطانيا تحتفظ بموقف متردد ومميز مقارنة ببقية الدول الأعضاء، حيث سعت دائمًا للحفاظ على استقلالها في بعض السياسات، مثل العملة والهجرة ومع تصاعد التوترات الداخلية وزيادة الانقسامات السياسية والاجتماعية حول جدوى العضوية، اتخذ البريطانيون قرارًا مصيريًا عبر استفتاء عام ٢٠١٦، أدى إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فيما بات يُعرف بـ"البريكست" ويُعد هذا القرار نتيجة لمجموعة من الأسباب المعقدة التي تراوحت بين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي سنستعرضها بالتفصيل في هذا المحور.

أولاً: الدوافع الاقتصادية: كانت الدوافع الاقتصادية أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت بريطانيا إلى الانسحاب من الاتحاد الأوروبي على الرغم من أن بريطانيا كانت واحدة من أقوى الاقتصادات في الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك شعورًا متزايدًا بين البريطانيين بأن التكاليف المرتبطة بعضويتهم تفوق الفوائد التي يحصلون عليها.

١- عدم التوازن التجاري: كانت بريطانيا تعتبر نفسها جزءًا من سوق الاتحاد الأوروبي الموحدة، لكنها في الوقت نفسه كانت ترى أن هذه السوق لا تعمل دائمًا لصالحها فقد أظهرت بيانات اقتصادية أن بريطانيا كانت تعاني من عجز تجاري مستمر مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث كانت تستورد أكثر مما تصدّر،هذه الفجوة التجارية دفعت العديد من الاقتصاديين والسياسيين إلى الاعتقاد بأن بريطانيا ستكون أفضل حالًا إذا أعادت صياغة علاقاتها التجارية بشكل مستقل مع الدول الكبرى خارج الاتحاد الأوروبي، مثل الولايات المتحدة والصين والهند.[١]

٢- المساهمات المالية: بلغت مساهمات بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي حوالي ٨.٦ مليارات جنيه إسترليني سنويًا بعد خصم العائدات، رأى المعارضون لهذه المساهمات أنها عبء مالي كبير لاسيما أن جزءًا كبيرًا من هذه الأموال يُستخدم لدعم دول الاتحاد الأضعف اقتصاديًا مثل اليونان ورومانيا هذا الأمر ولّد شعورًا بالظلم بين دافعي الضرائب البريطانيين، الذين رأوا أن أموالهم تُستخدم لتحسين اقتصادات دول أخرى بدلاً من تطوير اقتصادهم الداخلي.[٢]

٣- حرية التنقل وتأثيراتها الاقتصادية: كان مبدأ حرية التنقل داخل الاتحاد الأوروبي نقطة جدل رئيسية. فمنذ انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد عام ٢٠٠٤، شهدت بريطانيا تدفق أعداد كبيرة من العمالة الأوروبية على الرغم من أن هذه العمالة ساهمت في سد احتياجات سوق العمل البريطاني في مجالات عدة، مثل البناء والخدمات الصحية، إلا أن هناك من رأى أن هذا التدفق تسبب في ضغط كبير على الخدمات العامة مثل

الإسكان والرعاية الصحية والتعليم.[٣] علاوة على ذلك، ارتبط هذا الأمر بانخفاض أجور البريطانيين في بعض القطاعات بسبب التنافس مع العمالة الأوروبية.

ثانياً: الدوافع السياسية والقانونية: منذ انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي عام ١٩٧٣، كانت بريطانيا دائمًا عضواً متحفظاً تجاه الاتحاد إذ لم تُظهر يوماً التزاماً كاملاً بمبادئ الوحدة الأوروبية كما فعلت دول أخرى مثل ألمانيا أو فرنسا. هذا التحفظ كان نابعاً من اعتقاد بريطانيا أنها تتمتع بتقاليد ديمقراطية وسياسية متميزة تجعلها مختلفة عن بقية أوروبا، فضلاً عن موقعها الجغرافي الذي عزز شعورها بالانعزال النسبي عن القارة.

من بين أبرز الأسباب التي أدت إلى قرار بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي كانت الدوافع السياسية والقانونية التي ساهمت في إحداث حالة من الإحباط والرفض تجاه الاتحاد،على مر السنوات كانت هناك نقاشات متزايدة حول مدى تأثير عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي على السيادتها الوطنية فبريطانيا، على الرغم من أنها كانت جزءًا من الاتحاد منذ عام ١٩٧٣، إلا أن عضويتها كانت مصحوبة بمخاوف مستمرة من فقدان القدرة على اتخاذ القرارات بشكل مستقل، وهو ما يعد مسألة سياسية هامة للغاية بالنسبة للأوساط البريطانية.[٤] كان هناك شعور متزايد في أوساط الشعب البريطاني لاسيما بين مؤيدي حزب الاستقلال البريطاني وبعض الشخصيات السياسية، بأن لندن كانت تُجبر على تقبل قوانين وتنظيمات لا تتناسب مع مصالحها الوطنية منذ انضمام بريطانيا للاتحاد، كانت هناك تعديلات في النظام السياسي البريطاني، حيث أُضيفت تشريعات الاتحاد الأوروبي إلى النظام القانوني البريطاني وعلى الرغم من أن المحاكم البريطانية كانت تعترف بحقوق الأفراد بموجب القوانين الأوروبية، إلا أن هذه القوانين كانت تضع قيودًا على قدرة الحكومة البريطانية في سن قوانين تتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي. كانت هذه التشريعات الأوروبية تُعتبر من قبل البعض كعائق أمام قدرة المملكة المتحدة على اتخاذ قرارات سيادية في العديد من المجالات، من بينها التجارة، الهجرة، وقوانين العمل.[٥]

إحدى القضايا الكبيرة التي ساهمت في الخروج كانت حرية التنقل داخل الاتحاد الأوروبي وهي مبدأ أساسي في قوانين الاتحاد الأوروبي فقد شعر الكثير من البريطانيين، وخاصة في مناطق معينة من البلاد أن هذا المبدأ أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين إلى بريطانيا وفي بعض الحالات، اعتقد البعض أن هذا التدفق كان له تأثير سلبي على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم. كان ذلك يشكل مصدر قلق سياسي كبير خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية حيث شعر البعض بأن الاتحاد الأوروبي كان يفرض أعباءً إضافية على المملكة المتحدة.[٦] بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مشاعر من القلق بشأن الحكم القضائي الأوروبي الذي كان يتدخل في النظام القضائي البريطاني، على الرغم من أن المحاكم البريطانية كانت تعمل بشكل مستقل إلا أن محكمة العدل الأوروبية كانت تلعب دورًا في تفسير بعض القوانين التي كانت بريطانيا ملزمة باتباعها هذا التدخل في شؤون بريطانيا الداخلية كان يُنظر إليه كتهديد للسيادة الوطنية، مما جعل القادة السياسيين مثل رئيس الوزراء الأسبق (ديفيد كاميرون) يواجهون ضغوطًا متزايدة من الداخل والخارج. كانت الدعوات للانسحاب من الاتحاد تزداد في بعض الأوساط السياسية التي رأت أن بريطانيا بحاجة لاستعادة سيادتها بشكل كامل، وتحديد قوانينها وتوجهاتها المستقبلية بدون تدخل خارجي.[٧]

من الناحية القانونية، كانت التحديات الدستورية المتعلقة بعضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي تُعتبر مسألة معقدة منذ البداية، كانت هناك تساؤلات حول مدى توافق عضوية الاتحاد مع القيم القانونية والدستورية التي تقوم عليها المملكة المتحدة. البريطانيون في كثير من الأحيان كانوا يرون أن الاتحاد الأوروبي قد أصبح يتدخل في الأمور التي يجب أن تكون محكومة بالقانون البريطاني الداخلي مما أدى إلى زيادة القلق والرفض السياسي داخل الأوساط الحاكمة. التوسع في صلاحيات الاتحاد الأوروبي، وخاصة في المجالات القانونية والسياسية، كانت تُعتبر تجاوزًا للحدود في العديد من الحالات فضلاً عن الشعور المتزايد لدى بعض السياسيين البريطانيين بأن بريطانيا كانت تتحمل العبء الأكبر في بعض المجالات القانونية، مثل تقنين الهجرة أو فرض سياسات موحدة على جميع الدول الأعضاء لم يرَ الكثيرون في بريطانيا ضرورة لتقييد حريتها في التعامل مع هذه القضايا وفقًا لظروفها الخاصة وكانت هذه الديناميكية تعتبر تهديدًا للقدرة على اتخاذ قرارات مستقلة وفعّالة في المستقبل بالتالي أصبح الخروج من الاتحاد الأوروبي بالنسبة للعديد من البريطانيين مسألة إعادة السيادة كاملة إلى المملكة المتحدة، وإلغاء العديد من القيود القانونية والسياسية المفروضة من قبل الاتحاد وتعددت الأسباب السياسية والقانونية التي دفعت إلى هذا الاتجاه ليكون الخروج وسيلة لتحقيق استقلالية أكبر في القوانين، السياسات، والتحكم بالحدود.[٨]

ثالثاً: الدوافع الاجتماعية: الدوافع الاجتماعية كانت من العوامل الهامة التي ساهمت في قرار بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي اذ شكلت المخاوف الاجتماعية دورًا كبيرًا في تحفيز العديد من البريطانيين على دعم فكرة الخروج. ارتبطت هذه المخاوف بمجموعة من القضايا المتعلقة بالهجرة، الأمن، والهوية الثقافية.

أحد أبرز الجوانب الاجتماعية كان تأثير الهجرة منذ انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤، شهدت بريطانيا تدفقًا كبيرًا من المهاجرين، لاسيما من بولندا ورومانيا ودول أخرى العديد من البريطانيين شعروا بأن هذا التدفق أسهم في الضغط على الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن انخفاض الأجور في بعض القطاعات بسبب المنافسة مع العمالة الوافدة بعض المناطق في بريطانيا، خاصة في شمال البلاد شهدت تغييرات كبيرة في التركيبة السكانية مما أثار مشاعر القلق لدى العديد من السكان المحليين حول فقدان هويتهم الثقافية والاجتماعية.[٩] من جهة أخرى كانت هناك أيضًا مخاوف من أن عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي قد تؤدي إلى تغييرات في قيمها الاجتماعية إذ رأى بعض البريطانيين أن القيم التي يتبناها الاتحاد الأوروبي قد تتناقض مع القيم البريطانية التقليدية هذه المخاوف كانت موجودة بشكل خاص بين مؤيدي حزب الاستقلال البريطاني وبعض القوى اليمينية التي كانت ترى أن الاتحاد الأوروبي يشكل تهديدًا لهوية بريطانيا الوطنية.[١٠] كما إن قضية التوازن الاجتماعي والاقتصادي كانت أيضًا محط جدل اذ شعرت بعض الفئات في المجتمع البريطاني لا سيما في المناطق الفقيرة، بأن سياسات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية والاجتماعية كانت تركز بشكل أكبر على تعزيز رفاهية الدول الأعضاء الأقل تطورًا على حساب مصالح بريطانيا. في النهاية كانت هذه الدوافع الاجتماعية جزءًا من الصورة الأكبر التي شكلت رأي العديد من المواطنين البريطانيين مما ساهم في اتخاذ القرار بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي.[١١]

نستنتج مما سبق أن قرار بريطانيا بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي لم يكن ناتجًا عن عامل واحد فقط، بل كان نتيجة تداخل مجموعة من الدوافع الاقتصادية، السياسية، والقانونية التي شكلت ضغطًا متزايدًا على المملكة المتحدة. فمن ناحية، كانت الأعباء الاقتصادية والسياسات التجارية المشتركة تشكل تحديات كبيرة، ومن ناحية أخرى، برزت المخاوف السياسية والقانونية المتعلقة بفقدان السيادة الوطنية وتأثير قوانين الاتحاد الأوروبي على النظام البريطاني الداخلي. كل هذه العوامل مجتمعة دفعت بريطانيا إلى اتخاذ قرار يُعيد تشكيل علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي بما يتناسب مع رؤيتها الخاصة لاستقلالها واحتياجاتها الوطنية.

المحور الثاني: التداعيات الاقتصادية والسياسية للأنسحاب

يمثل انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، المعروف باسم "البريكست"، نقطة تحول تاريخية ليس فقط للمملكة المتحدة بل للاتحاد الأوروبي والعالم أجمع. وقد ترتبت على هذا القرار تداعيات اقتصادية وسياسية عميقة طالت مختلف الجوانب، سواء على مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية، أو فيما يتعلق بالتوازن السياسي الداخلي والخارجي. في هذا المحور سيتم تسليط الضوء على التداعيات الاقتصادية التي شملت التجارة، الاستثمار، وسوق العمل، إضافة إلى التداعيات السياسية التي أثرت على السياسات الداخلية لبريطانيا وعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ودورها على الساحة الدولية.

أولاً: التداعيات الاقتصادية: شهدت المملكة المتحدة في ٣١ يناير ٢٠٢٠ حدثًا تاريخيًا تمثل في انسحابها من الاتحاد الأوروبي، الذي كان له تأثيرات عميقة على مختلف جوانب الاقتصاد البريطاني. عملية الخروج من الاتحاد الأوروبي (البريكست) أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على الاقتصاد وأثارت جدلًا واسعًا بشأن تداعياتها على النمو الاقتصادي، والتجارة، وسوق العمل، والعمالة، والقطاع المالي، والنقد. لذلك، كان من المهم تحليل تأثيرات البريكزيت على بريطانيا على المستوى الاقتصادي لمعرفة كيفية تأثير ذلك على قوتها الاقتصادية في ظل التغيرات التي أحدثها هذا القرار.

١- أثر البريكست على التجارة والاقتصاد الكلي

من أبرز التداعيات الاقتصادية التي نشأت عن البريكست هو التغير الكبير الذي طرأ على التجارة بين المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، قبل البريكست ، كانت المملكة المتحدة جزءًا من السوق الأوروبية المشتركة مما يسمح لها بحرية التنقل للسلع، والخدمات، والأفراد عبر حدود الاتحاد الأوروبي دون فرض رسوم جمركية أو حواجز تنظيمية. ومع خروجها من الاتحاد اضطرت بريطانيا إلى التعامل مع قيود جديدة على التجارة مثل الرسوم الجمركية، والمستندات التجارية، وزيادة الإجراءات الإدارية على الحدود. أدى ذلك إلى زيادة تكاليف التجارة بالنسبة للشركات البريطانية التي كانت تعتمد على التجارة مع الاتحاد الأوروبي وتسبب في تقليص حجم التبادل التجاري بين الطرفين كما أن شركات بريطانية عديدة اضطرت إلى تعديل سلاسل الإمداد الخاصة بها وهو ما زاد من التكاليف، وأدى إلى اضطراب في عمليات الاستيراد والتصدير، خاصة بالنسبة للسلع الزراعية والصناعية التي كانت تتداول بشكل كبير عبر السوق الموحد وبحسب الدراسات التي أجراها بنك إنكلترا فإن هذه التغيرات

زادت من صعوبة التجارة وأدت إلى انخفاض الصادرات البريطانية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة ملحوظة، وهو ما أثر سلبًا على العديد من الشركات البريطانية التي كانت تعتمد على السوق الأوروبية كأكبر شريك تجاري.[١٢]

٢- أثر البريكست على الجنيه الإسترليني

من بين التداعيات الاقتصادية الأخرى التي تم ملاحظتها بشكل واضح هو هبوط قيمة الجنيه الإسترليني أمام العملات الأخرى بعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء. بعد التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في ٢٠١٦، شهد الجنيه الإسترليني انخفاضًا حادًا مما أثر على القوة الشرائية للمستهلك البريطاني وعلى الرغم من أن هذا الهبوط في القيمة جعل الصادرات البريطانية أكثر تنافسية في الأسواق العالمية، إلا أن هذا التأثير كان مؤلمًا بالنسبة للمستهلكين البريطانيين الذين واجهوا زيادة في أسعار السلع المستوردة ما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم.[١٣]

٣- التأثيرات على الاستثمارات الأجنبية والاقتصاد المالي

من التداعيات المهمة الأخرى هي التأثيرات على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. قبل البريكست كانت المملكة المتحدة واحدة من الوجهات الرئيسية للاستثمارات الأجنبية في أوروبا بفضل موقعها الاستراتيجي، واستقرارها السياسي، وكونها بوابة للاتحاد الأوروبي ومع قرار الخروج من الاتحاد، نشأ حالة من عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين كانوا يتخوفون من التغيرات التي قد تؤثر على بيئة الاستثمار، مثل القيود المفروضة على التجارة، أو التقلبات في النظام المالي.[١٤] على الرغم من أن بعض الشركات البريطانية قد استفادت من مرونة أكبر في اتخاذ قراراتها الاقتصادية بعيدًا عن قواعد الاتحاد الأوروبي إلا أن العديد من الشركات قامت بتقليص استثماراتها في المملكة المتحدة أو نقلت مقراتها إلى دول الاتحاد الأوروبي لتجنب الحواجز الجمركية الجديدة والإجراءات التنظيمية الصارمة ما أثر في سوق الأسهم، حيث شهدت البورصة البريطانية انخفاضًا ملحوظًا في قيمة الأسهم لبعض الشركات في القطاعات التي تعتمد على التجارة الدولية.[١٥]

٤- تداعيات البريكست على سوق العمل والهجرة

بريكست كان له أيضًا تأثيرات كبيرة على سوق العمل في المملكة المتحدة، خاصةً في ظل تراجع أعداد العمالة الوافدة من دول الاتحاد الأوروبي. قبل البريكست، كانت بريطانيا تستفيد من حرية التنقل التي كانت تسمح لمواطني دول الاتحاد الأوروبي بالعمل في المملكة المتحدة ومع خروجها من الاتحاد تضاءلت أعداد العمالة الأوروبية، وهو ما أثر بشكل سلبي على بعض القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على العمالة المهاجرة، مثل قطاعات الزراعة، والخدمات، والرعاية الصحية هذا النقص في العمالة ساهم في زيادة الضغط على القطاعات الاقتصادية البريطانية، وزيادة التكاليف التشغيلية لبعض الصناعات.[١٦] نتيجة لذلك، واجهت بريطانيا تحديات متزايدة في توفير العمالة الماهرة وغير الماهرة في العديد من المجالات مما أدى إلى تأخير في تنفيذ المشاريع وزيادة تكاليف الإنتاج، وهو ما ساهم في تقليص القدرة التنافسية للاقتصاد البريطاني على المستوى الدولي.

لقد شهد الاقتصاد البريطاني تباطؤًا ملحوظًا بعد البريكست وبالنظر إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات التي تلت الخروج، نلاحظ انخفاضًا في المعدلات السنوية، كان الاقتصاد البريطاني ينمو بشكل ثابت لكن بعد البريكست، بدأ هذا النمو في التباطؤ بشكل كبير نتيجة للانعكاسات السلبية التي تسببت بها التغيرات الاقتصادية المرتبطة بالخروج من الاتحاد الأوروبي.[١٧]

جدول رقم(١) يوضح الناتج المحلي الاجمالي لبريطانيا قبل وبعد البريكست

السنة	نمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (%)	الناتج المحلي الاجمالي (بالمليارات من الجنيه لاسترليني)
٢٠١٦	١.٨%	2.617.5
2017	١.٨%	2.744.0
2018	1.4%	2.824.4
2019	1.4%	2.857.3
2020	-9.8%	2.709.2
2021	7.5%	2.890.5

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر:

1-Jonathan Portes, The impact of Brexit on the UK economy: Reviewing the evidence, The impact of Brexit on the UK economy: Reviewing the evidence, 7 Jul 2023,

https://cepr.org/voxeu/columns/impact-brexit-uk-economy-reviewing-evidence

2- Uuriintuya Batsaikhan and Justine Feliu, UK economic performance post-Brexit, Bruegel Institute, 15 May 2017.

https://www.bruegel.org/blog-post/uk-economic-performance-post-brexit

يظهر الجدول أعلاه أداء الاقتصاد البريطاني بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢١ من خلال الناتج المحلي الإجمالي والنمو السنوي. قبل البريكست (٢٠١٦-٢٠١٩) شهدت بريطانيا نموًا اقتصاديًا مستقرًا لكنه متباطئ مع ارتفاع تدريجي في الناتج المحلي الإجمالي وتراجع طفيف في معدلات النمو. في عام ٢٠٢٠ أدى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بالتزامن مع جائحة كوفيد-١٩ إلى انكماش اقتصادي كبير حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -٩.٨% ومع ذلك، شهد الاقتصاد تعافيًا ملحوظًا في عام ٢٠٢١ مع ارتفاع الناتج المحلي إلى ٢,٨٩٠.٥ مليار جنيه إسترليني ونمو بنسبة ٧.٥%. يعكس الجدول تأثير التحديات الاقتصادية الكبرى والتعافي التدريجي الذي أعقبها.

ثانياً: التداعيات السياسية

أن التداعيات السياسية لانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (بريكسيت) كانت واسعة ومعقدة وأثرت على العديد من الجوانب السياسية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من أبرز هذه التداعيات هو تأثير

الانسحاب على العلاقات السياسية بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي، حيث أدى الانفصال إلى تغيير في طريقة إدارة الشؤون المشتركة بين بريطانيا والدول الأوروبية مما أدى إلى إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية لبريطانيا. هذا الانسحاب خلق فجوة سياسية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأدى إلى تشديد الرقابة على الهجرة وزيادة التوترات بشأن القضايا الحدودية، خاصة في إيرلندا الشمالية. ففي هذا السياق، تصاعدت المخاوف من أن يؤثر بريكسيت على وحدة المملكة المتحدة مع احتمالية زيادة الدعم للأحزاب الداعية للاستقلال في اسكتلندا وويلز. وفقًا لاستطلاعات الرأي، أظهر بعض التحليل أن ما يقرب من ٦٠% من الاسكتلنديين يفضلون الانضمام مجددًا إلى الاتحاد الأوروبي.[١٨]

على الصعيد العالمي، باتت بريطانيا تواجه تحديات متزايدة في الحفاظ على مكانتها السياسية بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي فقد أدى هذا الانسحاب إلى تراجع نفوذها داخل المؤسسات الأوروبية، مما أثر بشكل كبير على قدرتها على التأثير في القرارات السياسية المحورية داخل القارة الأوروبية وفي ظل هذا التغيير الجذري، بدأت بريطانيا بإعادة صياغة علاقاتها مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين.[١٩] ومع ذلك أصبحت الحاجة إلى إبرام صفقات تجارية ثنائية أولوية قصوى للسياسة البريطانية، وهو ما عكس تحولًا واضحًا في استراتيجيتها الاقتصادية والدبلوماسية. ورغم هذه الجهود تشير تقارير متعددة إلى أن بريطانيا لم تحقق التوقعات المرتبطة بإبرام صفقات تجارية كبرى بعد البريكست مما عزز التصور العام بشأن تراجع نفوذها على الساحة الدولية.[20]

كما أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل واضح على المشهد السياسي الداخلي في المملكة المتحدة، حيث أدى إلى تفاقم الانقسامات بين الأحزاب السياسية المختلفة وتعميق التوترات السياسية والاجتماعية، فقد ساهم البريكست في تعزيز الخطاب القومي وسياسات السيادة الوطنية داخل التيارات السياسية، وخاصة حزب المحافظين الذي اعتمد على شعارات مرتبطة باستعادة السيطرة وتعزيز الهوية البريطانية لتحقيق مكاسب انتخابية في المقابل، استفادت بعض الأحزاب المعارضة، مثل حزب العمال من هذه الانقسامات لتعزيز دعمها في المناطق التي شهدت تداعيات اقتصادية سلبية نتيجة للبريكست، لاسيما المناطق الصناعية التي صوتت بشكل كبير لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من هذه المكاسب فإن الخلافات بشأن كيفية التعامل مع تبعات البريكست خلقت انقسامات داخل الأحزاب نفسها ما أضعف قدرتها على تقديم استراتيجيات موحدة.[٢١] فضلاً عن ذلك، شهد النظام الحزبي في بريطانيا تحولات ملحوظة، حيث ازدادت شعبية الأحزاب التي تدعو إلى الانفصال عن الاتحاد الأوروبي أو استقلال الأقاليم، مثل الحزب الوطني الاسكتلندي (SNP). وقد أدى هذا التحول إلى إعادة فتح النقاش حول وحدة المملكة المتحدة، خاصة في اسكتلندا، اذ ازدادت الدعوات لإجراء استفتاء جديد على الاستقلال. ووفقًا لاستطلاع أجراه مركز الدراسات الاسكتلندية في عام ٢٠٢٣، فإن ٥٨% من الناخبين الاسكتلنديين يفضلون الاستقلال عن بريطانيا إذا كان ذلك يعني العودة إلى الاتحاد الأوروبي.[٢٢] أما على مستوى البرلمان البريطاني فإن كتلة النواب الذين دعموا البريكست لعبت دورًا محوريًا في تعزيز التشريعات والسياسات المرتبطة بالسيادة الوطنية، ما أدى إلى زيادة الاستقطاب السياسي داخل المجلس.

لذا يمكن القول ان انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تغييرات كبيرة على المستوى الاقتصادي والسياسي، مع تأثيرات واضحة على التجارة والعلاقات السياسية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما ساعد في تعزيز المطالبات بالاستقلال في بعض الأقاليم مما زاد من تعقيد المشهد السياسي البريطاني في السنوات الأخيرة.

المحور الثالث: مابعد البريكست: تداعيات الانسحاب واستشراف المستقبل

لقد فرضت عملية الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي تحديات غير مسبوقة على المملكة المتحدة، حيث تأثرت علاقاتها التجارية والسياسية بشكل كبير، ورغم الصعوبات التي أفرزها البريكست فإنه فتح أمام بريطانيا فرصًا لاستعادة سيادتها السياسية وإعادة تحديد استراتيجياتها الاقتصادية. في هذا المحور سنناقش الأبعاد المستقبلية لتداعيات هذا الانسحاب مع التركيز على الإمكانيات التي قد تنبثق عن هذه المرحلة الانتقالية

أولاً: التحديات المستقبلية لبريطانيا بعد البريكست

بعد البريكست تواجه المملكة المتحدة سلسلة من التحديات المستقبلية التي ستستمر في التأثير على هويتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. على الرغم من أن الانسحاب من الاتحاد الأوروبي قد تم رسميًا في عام ٢٠٢٠، إلا أن تداعياته ستظل قائمة لفترة طويلة. واحدة من أكبر التحديات التي تواجهها بريطانيا في المستقبل هي قدرتها على **استعادة مكانتها الاقتصادية العالمية** بعد مغادرتها السوق الأوروبية الموحدة على الرغم من أن الحكومة البريطانية قد أبرمت اتفاقيات تجارية مع دول أخرى إلا أن العمليات التجارية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي لا تزال تواجه تعقيدات جمة، فارتفاع التعريفات الجمركية والقيود على حركة البضائع والعمل قد يؤثر بشكل كبير على سلاسل الإمداد والتجارة خاصة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة. الشركات البريطانية التي كانت تعتمد على السوق الأوروبية تواجه الآن تحديات لوجستية وصعوبات اقتصادية نتيجة زيادة التكاليف والتأخيرات في التجارة. في تقرير صادر عن مكتب المسؤولية المالية البريطاني (OBR) في ٢٠٢٠، تم التقدير أن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي البريطاني بنسبة ٤% بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بالتوقعات قبل البريكست، مما يعكس الآثار الاقتصادية الطويلة الأمد لهذه الخطوة.[٢٣]

إلى جانب التحديات الاقتصادية، تبرز **القضايا السياسية الداخلية** كأحد التحديات الرئيسية التي ستواجه بريطانيا في المستقبل فالبريكست قد أضاف أبعادًا جديدة لانقسامات قديمة داخل المملكة المتحدة، خاصة بين إنجلترا واسكتلندا، وكذلك في أيرلندا الشمالية. ففي اسكتلندا، حيث كانت الأغلبية تؤيد البقاء في الاتحاد الأوروبي تزايدت الدعوات لاستقلال اسكتلندا بعد الخروج من الاتحاد. نتائج الاستفتاء البريطاني في ٢٠١٦ أظهرت تباينًا حادًا في التأييد للبقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي بين المناطق المختلفة ما يعكس وجود انقسام عميق حول مصير المملكة المتحدة. استطلاع أجراه مركز "يوغوف" في عام ٢٠٢١ أظهر أن نسبة كبيرة من الاسكتلنديين يفضلون الاستقلال عن بريطانيا إذا كان ذلك يعني العودة إلى الاتحاد الأوروبي[٢٤].هذه الديناميكية تشكل تهديدًا لوحدة المملكة المتحدة على المدى البعيد مما يضع الحكومة البريطانية في موقف صعب حيث يتعين عليها إيجاد توازن بين الحفاظ على استقرار البلاد والاستجابة للمطالب المتزايدة بالاستقلال.

بالإضافة إلى ذلك، **تستمر التحديات الاجتماعية** الناجمة عن البريكست في الظهور، واحدة من هذه التحديات هي تأثير القيود الجديدة على حرية التنقل على سوق العمل البريطاني قبل البريكست، كان الاتحاد الأوروبي يوفر لبريطانيا سوقًا مفتوحًا للعمل مما سمح للعديد من العمال الأوروبيين بالقدوم إلى المملكة المتحدة للعمل في قطاعات مثل الرعاية الصحية والزراعة والبناء. ومع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أصبح من الصعب على العمالة الأوروبية الوصول إلى بريطانيا، مما أدى إلى نقص في القوى العاملة في هذه القطاعات. دراسة أصدرتها حكومة المملكة المتحدة في عام ٢٠٢١ أظهرت أن سوق العمل يعاني من نقص حاد في بعض المهارات الأساسية ما يضع ضغوطًا إضافية على الاقتصاد البريطاني ويؤدي إلى زيادة تكاليف العمل في بعض القطاعات الحيوية بالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير شيخوخة السكان في بريطانيا يعزز من الحاجة إلى مزيد من العمالة الأجنبية لسد الفجوات في سوق العمل، من هنا تصبح الحاجة إلى تطوير السياسات التعليمية والتدريبية أكثر إلحاحًا لضمان توفير القوى العاملة المحلية المطلوبة في المستقبل. [٢٥]

من جانب آخر تواجه بريطانيا تحديًا كبيرًا في **الحفاظ على مكانتها العالمية بعد البريكست،** خاصة مع فقدانها تأثيرها في المؤسسات الأوروبية، اذ كانت بريطانيا عضوًا مؤثرًا في صنع القرارات داخل الاتحاد الأوروبي وقدرتها على التأثير في السياسات الاقتصادية العالمية كانت كبيرة لكن بعد الخروج، أصبح لزامًا على بريطانيا أن تجد طرقًا جديدة لتعزيز علاقاتها الدولية وإعادة بناء نفوذها. في هذا السياق، يتعين على المملكة المتحدة أن تجد سُبلًا للتفاعل مع منظمات دولية أخرى مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، والعمل على إقامة تحالفات استراتيجية جديدة مع دول العالم لتأمين مصالحها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية.[٢٦]

ثانياً: بريطانيا ما بعد البريكست: فرص وافاق جديدة

بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، المعروف بالبريكست تواجه المملكة المتحدة تحديات متعددة، إلا أن هذه المرحلة تتيح أيضًا فرصًا وإمكانات جديدة يمكن استثمارها لتعزيز مكانتها على الساحة العالمية، أحد أبرز هذه الفرص هو الاستقلالية في صياغة السياسات الاقتصادية والتجارية فمع تحررها من القيود التنظيمية للاتحاد الأوروبي، بات بإمكان بريطانيا التفاوض على اتفاقيات تجارية ثنائية مع دول مثل الولايات المتحدة والصين والهند مما قد يفتح آفاقًا جديدة للصادرات البريطانية ويعزز العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول[٢٧].فضلاً عن ذلك يمكن للمملكة المتحدة تعديل سياساتها الجمركية لتكون أكثر تنافسية مما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي، كما يمنح البريكست بريطانيا مرونة أكبر في تعديل تشريعاتها الداخلية لتتناسب مع احتياجاتها الوطنية، ففي مجال الهجرة يمكن للمملكة المتحدة تطوير نظام هجرة يستقطب الكفاءات والمهارات التي تحتاجها مما يعزز سوق العمل ويحفز الابتكار كما أن القدرة على تعديل الأنظمة البيئية والضريبية لتكون أكثر تحفيزًا للاستثمارات، قد تسهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد البريطاني على المستوى العالمي.[٢٨]

في مجال التكنولوجيا والابتكار، تبرز فرصة بريطانيا لتعزيز مكانتها كمركز عالمي للتكنولوجيا المالية (FinTech) والصناعات الرقمية من خلال الاستثمار في البحث والتطوير في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي

والطاقة المتجددة يمكن للمملكة المتحدة أن تقود التحول نحو اقتصاد مستدام ومبتكر. تقديم حوافز للشركات الناشئة ورواد الأعمال سيسهم في تعزيز بيئة الابتكار ودعم النمو الاقتصادي. يتيح البريكست لبريطانيا فرصة توطيد علاقاتها مع الأسواق الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقي من خلال التركيز على تعزيز التجارة والاستثمارات مع هذه المناطق، يمكن للمملكة المتحدة تنويع شراكاتها الاقتصادية وتقليل اعتمادها على الأسواق التقليدية.[٢٩] إعادة بناء العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي من خلال شراكات اقتصادية مرنة دون الالتزام بسياسات الاتحاد، قد يسهم أيضًا في تعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق المصالح المشتركة للطرفين.

ختاماً ، بينما يفرض البريكست تحديات عديدة على المملكة المتحدة فإنه يوفر أيضًا فرصًا وإمكانات يمكن استثمارها لتعزيز مكانتها الاقتصادية والسياسية على الساحة العالمية. نجاح بريطانيا في هذه المرحلة يعتمد على قدرتها على صياغة سياسات مستقلة ومرنة تستجيب للتحديات العالمية وتستثمر الفرص المتاحة.

الخاتمة:

بعد استعراض تداعيات البريكست على مختلف الأصعدة، يتضح أن انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي لم يكن مجرد حدث سياسي، بل تحول جذري أثر في بنيتها الاقتصادية وعلاقاتها الدولية. ورغم التحديات التي واجهتها، سعت بريطانيا إلى إعادة صياغة سياساتها التجارية والاقتصادية لتعزيز مكانتها العالمية. وعلى الرغم من المكاسب المحتملة، لا تزال هناك مخاطر مرتبطة بالاستقرار الاقتصادي والاتفاقيات الثنائية مع دول الاتحاد الأوروبي. ومع مرور الوقت، ستكشف التجربة البريطانية مدى نجاحها في تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي. لذا، يبقى البريكست نموذجًا معقدًا يمكن استخلاص العديد من الدروس منه للدول التي تفكر في إعادة هيكلة علاقاتها الإقليمية. وبناءً على ذلك، فإن مستقبل بريطانيا ما بعد البريكست يعتمد على قدرتها على التكيف مع التغيرات وإيجاد توازن بين الاستقلالية والتعاون الدولي.

المصادر:

١- Roula Khalaf, UK trade volumes suffer record five-year decline, The Financial Times, Valentina Romei in London March 1 2024,

https://www.ft.com/content/6d044f4b-18a8-4987-b39e-804778a85747

2- Brexit and the EU budget, HOUSE OF LORDS, European Union Committee,15th Report of Session 2016–17, Ordered to be printed 2 March 2017 and published 4 March 2017,p:14

٣- Migration Observatory comments on record high net migration to UK in 2024, driven by non-EU citizens, Article in LNB News, Published by LNB News 03/12/2024.

4- Dr Nick Westcott, Sovereignty and Brexit: control of what exactly? , UK-EU Relations, 26 Nov 2020. https://ukandeu.ac.uk/sovereignty-and-brexit-control-of-what-exactly/

٥- مركز الجزيرة للدراسات، طريق بريطانيا المرهق للخروج من الاتحاد الاوربي،تقدير موقف، ١٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٩، ص ٥

٦- Professor Rob Ford, Immigration: what the public think as the election approaches ,UK IN A CHANGING EUROPE, 24 May 2024.

https://ukandeu.ac.uk/immigration-what-the-public-think-as-the-election-approaches/

7- Maria Sobolewska and Robert Ford, Brexitland, University of Manchester, October 2020, P; 85

8- Tim Robinson, Brexit reading list: legal and constitutional issues, BRIEFING PAPER, HOUSE Of COMMONS LIBRARY, Number 7702 | 20 December 2017, P; 12

9- DR SCOTT BLINDER and WILLIAM L ALLEN, UK Public Opinion toward Immigration: Overall Attitudes and Level of Concern, The Migration Observation, University Of Oxford, 28/11/2016.p; 4

10- Martin Shaw, Immigration politics and the Brexit referendum, UK IN A CHANGING EUROPE, 14 Jun 2022, https://ukandeu.ac.uk/immigration-politics-brexit-referendum/

11- هينة مجدولين، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوربي BREXIT رؤية استشرافية للعلاقات الاقتصادية - الاوربية، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، المجلد ١٤، العدد٠٢، ص ١٣١.

12- Jun Du ,Emine Beyza Satoglu and Oleksandr Shepotylo, How did Brexit affect UK trade?

Taylor & Francis, Journal of the Academy of Social Sciences, Volume 18, 2023,p:270-271

١٣- جوناثان بورتز، أوجه تأثير بريكست من دون اتفاق في اقتصاد بريطانيا، اندبندنت عربية ،١٦ سبتمبر٢٠١٩

https://www.independentarabia.com/node/56411/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D8%

١٤- تحديات الاقتصاد البريطاني في ظل الحكومة الجديدة وتوجُّهاتها، تقرير، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٩ اغسطس ٢٠٢٤ .

https://ecssr.ae/ar/research-products/reports/2/198185

١٥- نوار جليل هاشم، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات، مركز دراسات الوحدة العربية، . ديسمبر٢٠٢٠ ٢٩

https://caus.org.lb/%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-

16- John Springford, The impact of Brexit on the UK labour market: an early assessment, UK IN A CHANGING EUROPE, 17 Jan 2023

https://ukandeu.ac.uk/the-impact-of-brexit-on-the-uk-labour-market-an-early-assessment

17- Iain Begg and Fabian Mushövel, The economic impact of Brexit: jobs, growth and the public finances,undated,p; 5

https://eprints.lse.ac.uk/67008/1/Hearing-11---The-impact-of-Brexit-on-jobs-and-economic-growth-sumary.pdf

18- Gianfranco Baldini and Nicola Chelotti, The Brexit effect: Political implications of the exit of the United Kingdom from the European Union, International Political Science, August 2021,p:7

١٩- د. عباس حسن رضا، خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي (دراسة تقييمية للنتائج والآثار السياسية والاقتصادية)،اوراق ثقافية،مجلة الاداب والعلوم الانسانية، بيروت- لبنان، يوليو ٢٢, ٢٠٢٢, ص ٢٠-٢٢.

20- شون أوغرايدي، لماذا لن تتمكن بريطانيا من إبرام صفقات تجارية أفضل مع ترمب أو الاتحاد الأوروبي؟، اندبندنت عربية، https://www.independentarabia.com/node/611883/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D9

21- Cleo Davies, The impact of Brexit: polity, politics, policy. Journal of European Integration, Volume 45, 2023, Issue 6, p:965.

22- Craig Paton, Tories could lose 58% of past voters in Scotland at next election, poll suggests, INDEPENDENT, Saturday 02 March 2024.

https://www.independent.co.uk/news/uk/scotland-tories-douglas-ross-tory-government-aberdeen-b2505851.html

23- Economic and fiscal outlook, Office for Budget Responsibility: Economic and fiscal outlook, Presented to Parliament by the Chief Secretary to the Treasury by Command of Her Majesty, March 2020,p:25

24- Chris Curtis, Scottish independence: Yes leads as Remainers increasingly back splitting with UK, January 30, 2020,

https://yougov.co.uk/politics/articles/27605-scottish-independence-yes-leads-remainers-increasi

25- John Springford, I bid.

26- Maria J. Garcia, post-Brexit trade policy in the UK: placebo policy-making? , JOURNAL OF EUROPEAN PUBLIC POLICY, 2023, VOL. 30, NO. 11, 2492–2518, p;2.

27- Sarah Mulley and Will Somerville, MIGRATION POLICY BEYOND ECONOMICS: OPPORTUNITIES AND CHOICES FOR LABOUR IN GOVERNMENT,UK IN CHANGING EUROPE, 10 June 2024, P;54.

28- Zach Meyers and John Springford, UK science and technology after Brexit How to fix it, CENTRE FOR EOURPEN REFORM, November 2022, P;4.